


Distr.: General
21 December 2020
Arabic
Original: English

## رســـالة مؤرخة 16 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسـة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الخميس 10 كانون الأول/ديسـمبر 2020 بشـأن بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

ووفقاً للإجراء الوارد في الرســالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضـــاء مجلس الأمن (S/2020/372)، وهو الإجراء الذي تم الاتفاق عليه في ضـــوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصـدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير

210121 231220 20-17549 (A)



## المرفق الأول

### بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة

أرحب بهذه الفرصة لعرض تقريري الثاني والثلاثين عن الحالة في دارفور، عملاً بالقرار 1593 (2005)، ولإحاطة مجلس الأمن علماً بالتطورات الأخيرة.

وقبل أن أفعل ذلك، أهنئ جنوب أفريقيا على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر وأتمنى لها النجاح المتواصل في الاضطلاع بواجباتها الأساسية.

وإذ يواصل العالم خوض غمار هذه الحقبة المتسمة بعد اليقين جراء جائحة فيروس كورونا، أقدّم للمجلس مرة أخرى إحاطة عبر الواقع الافتراضي.

لقد حدثت تطورات هامة في الحالة في دارفور منذ آخر معلومات مستجدة قدمتها في حزيران/يونيه (انظر S/2020/538).. وسأركز اليوم على اثنتين من تلك التطورات الهامة: القضية الجارية ضد السيد علي محمد علي عبد الرحمن، المعروف أيضاً باسم علي كوشيب؛ والمسألة ذات الصلة المباشرة بحالة التعاون بين مكتبي وحكومة السودان.

بعد مرور 15 عاماً على إحالة الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، عملاً بالقرار 1593 (2005)، أتيحت أخيراً لضحايا الجرائم في دارفور فرصة لرؤية العدالة تأخذ مجراها فيما يتعلق بإحدى هذه القضايا.

ويعرض تقريري الخطي التطورات القضائية الرئيسية في القضية ضد السيد عبد الرحمن، الذي أُحيل إلى المحكمة الجنائية الدولية في 9 حزيران/يونيه بعد أن سلّم نفسه طوعاً إلى السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما أُبلغ المجلس في تقريري في حزيران/يونيه. وتمكّن مكتبي، بمساعدة قلم المحكمة، من تأمين تسليم المشتبه به ونقله إلى عهدة المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من التحديات التشغيلية التي تضعها جائحة كورونا.

ويذكر المجلس أن المحكمة أصدرت مذكرتي توقيف بحق السيد عبد الرحمن بتهم متعددة تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنها ارتُكبت في دارفور. تتعلق مذكرة التوقيف الأولى بجرائم زُعم أنها ارتكبت خلال هجمات على مدنيين في مواقع كودوم وبنديسي وموكجار وأراوالا في الفترة بين آب/أغسطس 2003 وآذار/مارس 2004. وتتعلق مذكرة التوقيف الثانية بالجرائم التي يُزعم أنها ارتكبت في مدينة دليج في آذار/مارس 2004.

وقد مثل السيد عبد الرحمن لأول مرة أمام الدائرة التمهيدية الثانية للمحكمة الجنائية الدولية في 15 حزيران/يونيه. وحددت الدائرة التمهيدية جلسة إقرار التهم في 7 كانون الأول/ديسمبر، ثم أجلتها لاحقاً إلى 22 شباط/فبراير 2021.

وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، وفي ضوء التحديات التي يواجهها مكتبي والتي سأتناول بعضها اليوم، طلبتُ إلى الدائرة التمهيدية أن تؤجل جلسة إقرار الدعوى إلى 31 أيار/مايو 2021. ولم يردّ الدفاع بعد على ذلك الطلب، وستبتّ الدائرة التمهيدية في هذا الطلب في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من الموارد المحدودة، فإن مكتبي يتكيف مع الواقع الجديد والقيود المتصـــلة بالجائحة في سـعيه إلى تحقيق العدالة للضـحايا في حالة دارفور. وقد عمل فريق المحققين والمحللين والمسـتشـارين والمحامين التابعين لي في ظل ظروف صعبة، بما في ذلك القيام بمهام في أوروبا وأفريقيا للتعجيل بالأعمال التحضيرية لجلسة إقرار التهم للسيد عبد الرحمن.

وقد تأثر تخطيط هذه البعثات وإعدادها وإجراؤها تأثراً شـديداً – وتأخر أحياناً بشـكل لا مفر منه – بالتحديات التي تعين على مكتبي والدول المتعاونة والشـركاء الآخرين التغلب عليها لتمكين فريقي من القيام بعمله في ظروف جائحة عالمية. وأغتنم هذه الفرصـة لأعرب عن تقديري للفريق على عمله الشـاق وقدرته على الصمود على مدى الأشهر الستة الماضية، في ظروف بالغة الصعوبة.

واصـــل مكتبي، خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، رصـد الجرائم المزعومة في دارفور التي قد تقع ضـمن اختصـاص المحكمة. وتكررت الادعاءات بوقوع هجمات على المدنيين في دارفور، والتي يزعم أنها وقعت في معظمها في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وتفيد التقارير بأن تلك الهجمات أسفرت عن خسائر كبيرة. ومما يثير الجزع أن هناك تقارير مسـتمرة عن العنف الجنسـي والجنسـاني والجرائم المرتكبة ضـد الأطفال. يجب وقف هذه الهجمات ويجب أن تظل حماية المدنيين من الأولويات.

وأرحب باتفاق جوبا للسلام الموقع في 3 تشرين الأول/أكتوبر بين المجلس السيادي والجبهة الثورية السـودانية والحركات الأخرى. ويحدوني الأمل في أن يسـاعد الاتفاق على تحقيق العدالة لضـحايا الجرائم الفظيعة في دارفور وبناء سلام مستدام ومزدهر في السودان.

وأشيد بموافقة الطرفين على إنشاء محكمة خاصة لجرائم دارفور ولجنة للحقيقة والمصالحة. وأرحب أيضاً بالأهمية التي توليها اتفاقية جوبا للسلام للمحكمة الجنائية الدولية وبالتشديد على التعاون بين السودان والمحكمة فيما يتعلق بالخمسة المشتبه فيهم لدى المحكمة الجنائية الدولية، بمن فيهم السيد عبد الرحمن.

وفي الواقع، فإن الأطراف ملتزمة بتيسـير مثول المطلوبين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وإتاحة إمكانية وصـول المدعين العامين والمحققين التابعين لها إلى الضـحايا والشـهود ومواقع التحقيق، والسـماح لموظفي المحكمة بالسفر بحرية في جميع أنحاء السودان. ينص اتفاق جوبا للسلام أيضاً على أن لا يتدخل الطرفان في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية وأن يكفلا سلامة الضحايا والشهود.

وأرحب أيضـاً بإلغاء السـودان مؤخراً لأحكام القانون الجنائي التي حالت دون التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

ترأسـت في تشـرين الأول/أكتوبر أول بعثة يقوم بها مكتبي إلى السـودان منذ 13 عاماً. وفي الخرطوم، شاركتُ أنا وفريقي في اجتماعات مثمرة مع مسؤولين في حكومة السودان على أعلى المستويات. كما أجريتُ مناقشـات مثمرة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية والسـلك الدبلوماسـي في الخرطوم.

مكنت تلك الاجتماعات فريقي من شـرح سـير دعاوى المحكمة وحالة قضـايا دارفور. كما أتاحت مناقشـاتنا فرصـة للاسـتماع مباشـرة إلى السـلطات السـودانية بشـأن خططها للتعاون مع مكتبي والتزامها بالمساءلة والعدالة لسكان دارفور.

كما أتاحت زيارتي إلى الخرطوم فرصة لوفدي وحكومة السودان لإجراء مناقشات أولية بشأن الآليات الممكنة لتقديم المشتبه بهم الذين صدرت بحقهم بالفعل أوامر قبض من المحكمة الجنائية الدولية إلى العدالة. وأرحب بتأكيدات الدعم والتعاون والالتزام بالعدالة التي أعربت عنها السلطات خلال مهمتي في الخرطوم. كما آمل أن يتم بسرعة الانتهاء من مشروع مذكرة التفاهم بشأن طرائق التعاون، الذي قدمه مكتبي إلى السودان بعد انتهاء الزيارة بفترة وجيزة. وننتظر في الوقت الحالي من سلطات السودان أن تقدم رد فعلها على مشروع القرار.

وقد شددت في الخرطوم على الحاجة الملحة إلى تمكين محققي من الوصول إلى أراضي السودان. وشددت على أن الوقت مهم للغاية إذ أن فريقي يسعى جاهدا إلى الوفاء بالمواعيد النهائية المختلفة التي حددها قضاة المحكمة في قضية السيد عبد الرحمن. وأكرر تلك الدعوة وأحث المجلس على إقناع السودان بالضرورة الملحة لإتاحة وصول محققي إلى أراضيه، ولا سيما للقيام ببعثات تحقيق في دارفور، من دون مزيد من التأخير.

كنت آمل أن يسافر فريقي إلى السودان في تشرين الثاني/نوفمبر للقيام بمهمة تقييم تشغيلية لتمهيد الطريق لأنشطة تحقيق كاملة بعد ذلك مباشرة. وللأسف، تأجلت تلك البعثة بناء على طلب السلطات السودانية. ولم تُقدَّم تواريخ جديدة، وفرصة إجراء تحقيقات قبل جلسة إقرار التهم في قضية السيد عبد الرحمن تتضاءل بسرعة.

وما لم تتم إعادة تحديد مواعيد البعثة قريبا، فإن مكتبي يواجه خطر ضياع فرصة ذهبية للتعامل مباشرة مع الضحايا والشهود في الموقع لأول مرة وضمان تقديم أدلتهم للقضاة في جلسة إقرار التهم في حق السيد عبد الرحمن، المحدد لها حاليا يوم 22 شباط/فبراير 2021.

ومن شأن تيسير السودان الفوري الوصول إلى أراضيه أن يبرهن للضحايا والشعب السوداني والمجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، أن السودان يعتزم جادا تنفيذ المبادئ التي اعتمدت في اتفاق جوبا للسلام والقرار 1593 (2005) الذي أحال الحالة في دارفور إلى مكتبي. ومن شأنه أن يضيف تعبيرا ملموسا آخر إلى تأكيدات التعاون التي نقلت إلي شخصيا خلال الزيارة التاريخية التي قام بها مكتبي مؤخرا إلى الخرطوم. كما إنه سيدل على أن السودان ملتزم التزاما حقيقيا بمسار العدالة.

ومكتبي على استعداد للعمل في تعاون مع السودان إذ يرسم طريقه تجاه المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي يُزعم أنها ارتكبت في دارفور.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن أوامر القبض غير المنفذة التي صدرت من المحكمة الجنائية الدولية بحق السيد عمر البشير والسيد أحمد هارون والسيد عبد الرحيم محمد حسين والسيد عبد الله بندة أبكر نورين لا تزال سارية المفعول تماما. ولم يتلق مكتبي، حتى الآن، أي تأكيد رسمي من السلطات المختصة في السودان بشأن الإجراءات التي تعتزم اتخاذها فيما يتعلق بالمشتبه بهم المتبقين من قبل المحكمة الجنائية الدولية، الذين يقال إنهم رهن الاحتجاز، باستثناء السيد بندة.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أناشد المجلس، ومن خلاله سلطات حكومة السودان، تكثيف الحوار مع مكتبي فيما يتعلق بتلك الأوامر غير المنفذة. وإذ نحترم مبدأ التكامل احتراما كاملا، يجب علينا أن نضمن تقديم جميع المشتبه بهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية إلى العدالة من خلال إجراءات عادلة وموضوعية ومستقلة – إما أمام المحكمة أو في محاكم سودانية – ومسترشدة بمتطلبات نظام روما الأساسي. ويمكن

للمجلس أن يضطلع بدور حاسم في التعجيل بتلك العملية وضمان تعاون السودان الكامل والسريع والملموس مع المحكمة الجنائية الدولية، بما يتفق مع التزاماته الدولية. إن ضحايا الجرائم الفظيعة في دارفور يستحقون أن يروا أخيرا تقدما حقيقيا في السعي إلى تحقيق العدالة.

وأود أن أشيد بالتعاون المثمر بين مكتبي والدول الأخرى في أفريقيا وأوروبا وخارجهما فيما يتعلق بأنشطة التحقيق التي نضطلع بها بشأن الحالة في دارفور وأن أعرب عن تقديري له. إن دعم وتعاون جميع الدول في تنفيذ القرار 1593 (2005) ضروريان لنجاح تحقيقات مكتبي، ولا سيما في قضية السيد عبد الرحمن. وما كان للتقدم الذي استطاع مكتبي إحرازه حتى الآن أن يتحقق، رغم التحديات الكبيرة التي نواجهها، لولا التعاون المبدئي من عدد من الدول، بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في المجلس. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لذلك الدعم الذي لا يتزعزع.

ولا بد لي كذلك من أن أعرب عن خالص شكري واحترامي للشهود الملهمين والضحايا وغيرهم من الأفراد والمنظمات الذين يواصلون بذل كل ما في وسعهم لتحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور.

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تواجه مكتبي أثناء عمله، ما زلنا صامدين في وجه أي عقبات تعترض سبيل تحقيق العدالة للضحايا في حالة دارفور، بما في ذلك التدخل السياسي.

وتمثل زيارتي مؤخرا إلى الخرطوم والاجتماعات الرفيعة المستوى ذات الصلة نقطة تحول في علاقة المكتب الرسمية بحكومة السودان. فخلال تلك الاجتماعات، أكد لي عدد من المسؤولين على أعلى المستويات أن التزام السودان بالعدالة في دارفور التزام حقيقي وأن وجود وفدي في الخرطوم دليل على ذلك. إنني لا أشك في صدق هذه الكلمات، ولكن يجب أن تُقابل الآن بعمل ملموس، بدءا بوصول المحققين من دون عوائق إلى الشهود ومسارح الجريمة والأدلة الأخرى في دارفور.

وسيقدم تقريري المقبل عن الحالة في دارفور في حزيران/يونيه 2021. وسيكون ذلك تقريري الأخير إلى المجلس بوصفي مدعية عامة للمحكمة الجنائية الدولية. وفي ذلك التقرير الأخير، آمل أن أكون في وضع يسمح لي بإطلاع المجلس على الأنشطة التي اضطلع بها مكتبي على الأرض في دارفور. وقبل ذلك، آمل أيضا أن أزور دارفور من أجل التعامل مع الضحايا وأن أشيد شخصيا بما أبدوه من شجاعة وقدرة على الصمود وصبر منذ أن أحيت إحالة المجلس لأول مرة آمالهم في تحقيق العدالة قبل 15 عاما. فالوصول إلى العدالة هو ما يتوقعه الضحايا، وهو ما يجب على السودان أن ييسره على الفور، بدعم من المجلس.

إن التطورات في السودان تبعث على أمل متجدد في تحقيق العدالة والمساءلة في دارفور. ويجب ألا تتبدد تلك الآمال. وتنقل تلك التطورات الواعدة كذلك رسالة واضحة مفادها - أن للممارسات السياسية التي تهدف إلى تقويض التحرك التدريجي تجاه المزيد من المساءلة عن الجرائم الفظيعة عمر محدود، لأنها تتعارض مع مجريات التاريخ المعاصر وسعي البشرية إلى عالم أكثر عدلا وحاجتها إليه.

## المرفق الثاني

### بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر المدعية العامة فاتو بنسودة على تقريرها الخطي وعلى إحاطتها المستنيرة جدا لمجلس الأمن.

وأود اليوم أن أتناول ثلاث نقاط: التطورات المشجعة جدا في الأشهر الأخيرة في مكافحة الإفلات من العقاب في السودان؛ وأهمية تعاون السلطات السودانية الآن بشكل ملموس مع المحكمة الجنائية الدولية؛ والدور الذي تضطلع به بلجيكا دعما للمحكمة خلال ولايتها في مجلس الأمن.

أولا وقبل كل شيء، يرحب بلدي بالتدابير الملموسة التي اتخذها السودان من أجل تحقيق العدالة والمساءلة منذ الاجتماع الأخير للمجلس في حزيران/يونيه (انظر S/2020/538) مع المدعية العامة بنسودة. وبعد أن ألغت السلطات السودانية الأحكام التشريعية التي حالت دون أي تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، فقد قطعت التزامات ملموسة بشأن العدالة الانتقالية في إطار اتفاق جوبا للسلام. وبالإضافة إلى إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة لدارفور، التزمت الأطراف بتقديم التعاون الكامل إلى المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالمشتبه فيهم الذين صدرت بحقهم أوامر بإلقاء القبض.

ومنذ ذلك الحين، بدأ حوار رسمي مع مكتب المدعية العامة. وأتاحت زيارة الوفد الرسمي إلى الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر، بقيادة المدعية العامة، فرصة لإجراء محادثات على أعلى المستويات، أعربت فيها حكومة السودان عن التزامها الثابت بالعمل مع المكتب.

ثانيا، أود أن أدعو السلطات السودانية إلى التعبير بشكل ملموس عن التزاماتها القوية من خلال التعاون العملي مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لالتزاماتها الدولية المحددة في القرار 1593 (2005). وتعزيزا لمبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، يعني ذلك بذل كل ما في وسعها لضمان التنفيذ الفعال للعملية القضائية، سواء في لاهاي أو في السودان، بدعم من المحكمة الجنائية الدولية، إذا لزم الأمر.

وتتفهم بلجيكا الحالة الخاصة التي يواجهها السودان في هذه المرحلة الانتقالية. بيد أن الإجراءات الجارية بشأن السيد عبد الرحمن تتطلب أن يسمح للمكتب بالوصول إلى الأراضي السودانية في أقرب وقت ممكن من أجل الاتصال بالشهود الرئيسيين وجمع أدلة إضافية. ولذلك، فإن بلدي يشجع السودان على الإسراع بإبرام مذكرة تفاهم مع مكتب المدعية العامة وعلى الاستجابة لطلباته من أجل المساعدة. وندعو أيضا بعثات الأمم المتحدة ووكالاتها إلى تيسير أنشطة المكتب في الميدان بأقصى ما في وسعها.

وفي سياق العنف المستمر ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يتعبأ السودان والمجتمع الدولي قاطبة – بما في ذلك مجلس الأمن، الذي أحال المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية – لضمان العدالة لضحايا أخطر الجرائم في دارفور وبقية السودان.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على الأهمية القصوى لدعم مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه للمحكمة. إن بلجيكا، بوصفها مركزا للتنسيق بشأن المحكمة الجنائية الدولية في مجلس الأمن، فإنها تكفل إلى جانب الدول الأطراف الأخرى الأعضاء في المجلس الدفاع عن مصالح المحكمة وتعزيزها، بما في ذلك من خلال تأمين التعاون الأساسي للمنظمة في سياق عمليات حفظ السلام. كما نغتنم كل فرصة لنكرر

دعمنا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة. ولذلك لا يزال بلدي يشجب تطبيق الجزاءات على المحكمة، لاسيما ، على المدعية العامة ومكتبها. فتلك التدابير تعيق حسن سير عمل المحكمة الجنائية الدولية، وهي غير مقبولة. ولذلك تدعو بلجيكا الولايات المتحدة مرة أخرى إلى إعادة النظر في تلك التدابير. ونشدد على أننا سنظل على استعداد للعمل ومساعدة المحكمة، حتى خارج مجلس الأمن.

## المرفق الثالث

### بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بنغ

[الأصل: بالصينية]

لقد استمعت بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها المدعية العامة بنسودة، وأرحب بالسفير صديق ، الممثل الدائم للسودان، في هذه الجلسة.

أحرزت عملية السلام والانتقال السياسي في السودان تقدما هاما. وترحب الصين بالتوقيع الرسمي على اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة الانتقالية السودانية والأطراف المعنية، وهو خطوة حاسمة في العملية الانتقالية في السودان وفرصة هامة للبلد لتحقيق سلام شامل ودائم. وتشجع الصين الأطراف الموقعة على الوفاء بجدية بالتزاماتها وتعزيز التنفيذ الكامل للاتفاق وتدعو الأطراف التي لم توقع عليه إلى الانضمام إلى عملية السلام في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف معا لتحقيق الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في السودان.

وتلاحظ الصين أن المدعية العامة وغيرها من مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية قد فرضت عليهم جزاءات بصورة انفرادية. وقد أدانت ذلك بلدان كثيرة، بما فيها العديد من أعضاء مجلس الأمن اليوم. وما فتئت الصين تعارض الجزاءات الانفرادية التي لا تتسق مع القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، تأمل أن تتبع المحكمة الجنائية الدولية بدقة مبدأ الولاية القضائية المكمِّلة في عملها، وأن تحترم حقا السيادة القضائية الوطنية، وأن تتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وفيما يتعلق بالمسائل التي تهم السودان، ينبغي أن تؤخذ المطالب المشروعة والمعقولة للحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي على محمل الجد، وينبغي احترام سيادة السودان وآراء الحكومة السودانية احتراما كاملا.

## المرفق الرابع

### بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن ، خوسي سنغر وايسنغر

[الأصل: بالإسبانية]

نحن ممتنون للمدعية العامة بنسودة للإحاطة التي قدمتها هذا الصباح. وكما هو الحال دائما، فإنه لمن دواعي ســـروري أن نتلقى تقاريرها وأن نناقش التقدم الذي أحرزه مكتبها، وهو أمر حاســـم في مكافحة الإفلات من العقاب.

وتشيد الجمهورية الدومينيكية باتفاق جوبا للسلام الموقع في تشرين الأول/أكتوبر. ونشعر بارتياح كبير ونحن نعقد جلستنا الأخيرة بصفتنا أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع اقترانا بهذه الأخبار السارة للشعب السوداني. ونحث الأطراف الموقعة على الاتفاق على تنفيذه بكفاءة ودون تأخير. ويجب أن يصبح الاتفاق أساسا لمستقبل مفعم بالأمل يؤدي إلى تقدم شعب عانى بالفعل على نحو كاف.

ولا يمكن أن يكون هناك ســـلام بدون عدالة. ولذلك نرحب بما يقترحه الاتفاق من انفتاح في العلاقات بين السلطات السودانية والمحكمة الجنائية الدولية. ولا شك أن هذه المرحلة الجديدة من التعاون ستكون أساسية لتحقيق العدالة لضحايا الأعمال الفظيعة التي ارتكبت في السودان نتيجة للنزاع الذي طال أمده.

وننوه بالجهود التي تبذلها السلطات في السودان لاستقبال المدعية العامة بنسودة في الخرطوم، ونحث الحكومة السودانية على متابعة النتائج المثيرة للاهتمام لتلك الزيارة، لا سيما من خلال الاستجابة للطلبات التي قدمتها المدعية العامة لتوضيح الجوانب الحاسمة للقضية ضد المتهم السيد عبد الرحمن.

ويسرنا أن نرى تقدما في القضيتين المرفوعتين ضد السيد عبد الرحمن والسيد البشير، ونحث حكومة السودان على التعاون حتى يتسنى تنفيذ أوامر الاعتقال المتبقية بنجاح.

وعلاوة على ذلك، نأســـف لتقارير المدعية العامة بشـــأن تدهور الحالة الأمنية في دارفور. إن الاشتباكات بين القبائل، والهجمات التي يشنها مسلحون مجهولون ضد المدنيين، والهجمات على مخيمات المشردين، والعنف، واغتصاب النساء والفتيات، تؤدي إلى تفاقم الفوضى وتمنع المجتمع السوداني من العيش في سلام في ظل سيادة القانون.

ونحث أطراف النزاع على مواصـــلة العمل من أجل الســـلام. لا مكان للموت والتشـــريد والجوع والاعتداء الجنسي في سودان يسير على طريق التقدم، يحمل شعبه الصامد ثقل الحرب على أكتافه ولكنه يتطلع إلى غد خال من البنادق والقتال.

وأخيرا، تكرر الجمهورية الدومينيكية دعمها لعمل المدعية العامة بنســـودة وفريقها، وكذلك عمل المكاتب الأخرى للمحكمة الجنائية الدولية، وعملها أساسي إذا أريد لمجلس الأمن أن يفي بولايته في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

## المرفق الخامس

### بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها وعلى إحاطتها.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على التزام إستونيا الثابت بتعزيز احترام القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد. وتؤكد إستونيا من جديد ثقتها الكاملة في المحكمة بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة، وتعرب عن دعمها القوي لعمل المحكمة ومدعيتها العامة. وللمحكمة الجنائية الدولية دور خاص في القضاء على الإفلات من العقاب وكفالة تحقيق العدالة لضحايا الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، ولها الحق في أن تفعل ذلك بدون عوائق.

في المقام الأول، تود إستونيا أن تبرز بعض التطورات الإيجابية التي حدثت في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير.

نحن نرحب بتوقيع اتفاق جوبا للسلام في السودان في 3 تشرين الأول/أكتوبر، والأهمية التي يوليها للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك التعاون الكامل وغير المحدود فيما يتعلق بالمشتبه فيهم الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية بحقهم أوامر اعتقال.

وتثني إستونيا كذلك على الخطوات التي اتخذها مكتب المدعية العامة لتعزيز الحوار مع حكومة السودان، ولا سيما زيارة المدعية العامة إلى السودان في تشرين الأول/أكتوبر، والتزام الحكومة الراسخ – الذي تم الإعراب عنه خلال تلك الزيارة – بالعمل مع المكتب لمصلحة الضحايا، وكذلك الشروع في صياغة مذكرة تفاهم بين الحكومة والمحكمة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال إستونيا تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في دارفور. نحن ندين قتل المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمشردين، وكل أعمال العنف المرتكبة ضدهم. يجب أن يتوقف ذلك، ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

ونسمع أيضا شواغل أهل دارفور فيما يتعلق بالانسحاب الوشيك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونحث السودان على تعزيز قدراته على حماية المدنيين للحيلولة دون حدوث فراغ أمني في المنطقة. ونأمل أن يتعاون السودان تعاونا وثيقا مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان للمساعدة في بناء تلك القدرات.

ونذكّر بالحقيقة التي أثبت الزمن صحتها وهي أن السلام لا يمكن تحقيقه بدون عدالة. ونرحب بتسليم علي محمد علي عبد الرحمن، المعروف أيضا باسم علي كوشيب، نفسه طوعا في جمهورية أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه. ونحيط علما كذلك بخطط مكتب المدعية العامة للاضطلاع بأنشطة تحقيق حيوية الأهمية في السودان في أقرب فرصة ممكنة، ونسلم بالتحديات المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا.

وتدعو إستونيا السودان إلى الوفاء بالتزام التعاون المجدي مع المحكمة الجنائية الدولية. ولضمان تنفيذ الالتزامات الناشئة عن القرار 1593 (2005)، ندعو السودان إلى السماح للمحكمة الجنائية الدولية بالوصول إلى أراضيه بشكل كامل وفوري وبدون عوائق. كما ندعو السودان إلى العمل مع المحكمة من أجل

إلقاء القبض على المشـتبه فيهم الأربعة المتبقين وتسـليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمتهم على ما ارتكبوا من جرائم بموجب نظام روما الأساسي.

وفي الختام، نرى مرارا وتكرارا أنه في أي عملية سـلام، فإن إعادة بناء مجتمع قادر على الصـمود يجب أن تشـمل القضـاء على الإفلات من العقاب. وباسـم كفالة تحقيق العدالة لضـحايا الجرائم المرتكبة، ما زلنا نتوقع ونأمل أن تتخذ خطوات إيجابية ملموسة في ذلك الاتجاه بحلول فترة التقرير المقبل.

## المرفق السادس

### بيان المستشارة القانونية لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ديارا ديم لابيل

[الأصل: بالفرنسية]

أشـكر المدعية العامة بنسـودة على تقريرها وعرضــها، الذي يؤكد مرة أخرى أهمية المهمة الموكلة إلى المحكمة الجنائية الدولية في دارفور. إن مكافحة الإفلات من العقاب هي أحد العناصر الرئيسية للمرحلة الانتقالية في السودان، التي تدعمها فرنسا بنشاط. والواقع أن محاكمة وإدانة مرتكبي أخطر الجرائم يسـهمان في استعادة الحياة الديمقراطية والمصالحة في البلد. ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على أنه بدون العدالة، لا يمكن بناء سلام عادل ودائم في المنطقة.

ولذلك يجب أن يكون مكتب المدعية العامة قادرا على ممارســـة اختصـــاصــــاته بدون عوائق أو عراقيل. ونرحب بالمبادرة التشريعية لمجلس السيادة السوداني، التي تتيح تعاونا أفضـل مع المحكمة، واتفاق جوبا للسلام في السودان، الذي ينص أيضا على أحكام بهذا الشأن. إن الإبرام المتوقع قريبا لمذكرة تفاهم بين المحكمة والسلطات السودانية سوف يستكمل الإطار القانوني اللازم لتنفيذ تلك المبادرة الجديدة. ولذلك، يسرنا أن المدعية العامة تمكنت من زيارة الخرطوم في تشـرين الأول/أكتوبر للمرة الأولى منذ 10 سـنوات. وينبغي أن تؤدي هذه التطورات الإيجابية الآن إلى إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع، استجابة لطلبات المحكمة.

أولا، يجب السماح بسرعة وحرية بوصول المحققين في دارفور، في ظل ظروف أمنية مرضية. هذا الوصـول ضـروري إذا أريد للمحكمة أن تفي بولايتها وأن تحقق العدالة لضـحايا الجرائم ضـد الإنسـانية وجرائم الحرب. وتحيط فرنسـا علما بالتقدم المحرز في الدعوى المرفوعة ضـد السـيد علي محمد علي عبد الرحمن، المعروف أيضا باسم علي كوشيب، وتدعو السلطات السودانية إلى الترحيب بطلبات المحكمة للتعاون.

ثانيا، في حين أن التكامل يظل مبدأ أسـاسـيا، فإن تنفيذ أوامر الاعتقال الأربعة المعلقة أمر بالغ الأهمية. وترحب فرنسا بالحوار المستمر بين المحكمة والسلطات السودانية من أجل دراسة جميع الإمكانيات التي يتيحها نظام روما الأساسي.

وأخيرا، تدهورت الحالـة الأمنيـة والإنســـانيـة في دارفور خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والتي اتســمت بمقتل نحو 100 مدني وتشــريد عشــرات الآلاف من الأشــخاص، غالبيتهم العظمى من النســاء والأطفال. ونشـجع السـلطات السـودانية على مواصـلة تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين، اليوم بدعم من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وغدا بمســـاعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المســـاعدة خلال الفترة الانتقالية في الســـودان، ولا ســـيما فيما يتعلق بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز قدرة الشرطة السودانية.

وتدين فرنسـا بأشـد العبارات الممكنة العنف ضـد المدنيين وانتهاكات القانون الدولي الإنسـاني، ولا سيما العنف الجنساني والجنسي الذي يكون أغلب ضـحاياه من القاصرين. ويسرنا أن المقاضـاة على الجرائم الجنسية والجنسانية، بقيادة المدعية العامة بنسودة، أصبحت أولوية لمكتبها.

إن إنشـــاء محكمة جنائية دائمة وعالمية أمر ضـــروري أكثر من أي وقت مضـــى لتقديم مرتكبي أخطر الجرائم إلى العدالة وكســر حلقات الإفلات من العقاب والعنف الجارية في كثير من حالات الأزمات.

إن المحكمة الجنائية الدولية هي حجر الزاوية في مكافحة الإفلات من العقاب على الصـــعيد الدولي. فهي تؤدي دوراً أساسياً داخل النظام المتعدد الأطراف.

وتؤكد فرنســا من جديد دعمها الكامل للمحكمة، التي يجب أن تكون قادرة على العمل باســتقلالية وحياد في الإطار الذي حدده نظام روما الأساسي.

## المرفق السابع

### بيان المنسق السياسي لألمانيا لدى الأمم المتحدة، ماتياس ليشارتس

هناك علاقة بين احترام حقوق الإنسان ووقوع الفظائع الجماعية وجرائم الحرب. فاحترام حقوق الإنسان هو أفضل سبيل لمنع تلك الفظائع. ومن المهم بصفة خاصة اليوم، في يوم حقوق الإنسان، أن نذكّر هذه الهيئة بأن تكفل احترام حقوق الإنسان.

والمساءلة هي طريقة أخرى لمنع الفظائع الجماعية. وفي هذا الصدد، ترحب ألمانيا بالتقدم المحرز في السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا أشد الجرائم والفظائع في دارفور. إن اتفاق جوبا للسلام، الذي تم التوقيع عليه في تشرين الأول/أكتوبر، لم يُمهد الطريق نحو تحقيق السلام المستدام في السودان فحسب، بل فتح الباب أيضاً أمام التعاون الكامل وغير المحدود مع المحكمة الجنائية الدولية، وأعاد تأكيد التزام السودان بالقرار 1593 (2005). وترحب ألمانيا بشكل خاص بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بدارفور، كما ترحب بإنشاء محكمة خاصة لجرائم دارفور. وتشجع ألمانيا السلطات السودانية على تنفيذ خطوات أولى ملموسة لضمان المساءلة على الصعيد الوطني في أقرب وقت ممكن. ولا يزال التعاون العملي مع المحكمة الجنائية الدولية مهماً أيضاً.

وتمشياً مع مبدأ التكامل، تقع في الواقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم التي ينص عليها نظام روما الأساسي ومحاكمة مرتكبيها. إن ألمانيا تشجع السودان على مواصلة جهوده للمساعدة على تحقيق العدالة للضحايا. بيد أنه إذا لم تقع الجرائم التي ينص عليها القانون الجنائي الدولي في إطار الولاية القضائية الوطنية للسودان، فإنه يتعين عليه أيضاً أن يتعاون تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وقد أعيد تأكيد هذه الالتزامات مؤخراً في اتفاق جوبا للسلام في السودان، وتحديداً الالتزام باعتقال المشتبه فيهم الذين صدرت مذكرات توقيف بحقهم وتسليمهم.

وأخيراً، ندعو مرة أخرى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء المجلس، إلى مواصلة دعمها للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها عنصراً رئيسياً في كفاحنا المشترك ضد الإفلات من العقاب. ونطلب إليها احترام استقلال المحكمة والامتناع عن التدخل غير المبرر فيها. وندعو جميع من لم يصدق بعد على نظام روما الأساسي إلى فعل ذلك.

## المرفق الثامن

### بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

أود أن أضم صوتي إلى الآخرين في تقديم الشكر للسيدة فاتو بنسودة على إحاطتها. وتحيط إندونيسيا علماً بالتقرير الثاني والثلاثين للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عن الحالة في دارفور.

وفي الوقت الذي يسير فيه السودان نحو السلام والاستقرار، تعتقد إندونيسيا أن التزام البلد بالسعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة يظل عنصراً حاسماً في المرحلة الانتقالية.

ولذلك سيركز بياني على ثلاث مسائل رئيسية:

أولاً، إن ثقة الجمهور بالنظام القانوني أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نرحب باتفاق جوبا التاريخي للسلام وبالخطة الوطنية لحكومة السودان لحماية المدنيين. ونحن بحاجة الآن إلى التركيز على تنفيذ تلك الصكوك.

وتحقيقاً لذلك، فإن ثقة الجمهور في النظام القانوني، ولا سيما إنفاذ القانون، أمر بالغ الأهمية. ويساور إندونيسيا القلق إزاء تزايد انعدام ثقة الجمهور بالنظام القانوني، ولا سيما بين النازحين.

وترحب إندونيسيا بالتزام السودان بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بدارفور، على النحو المنصوص عليه في اتفاق جوبا للسلام في السودان. فهي خطوة هامة لاستعادة الثقة في عملية الانتقال ككل. وعلاوة على ذلك، ندعو حكومة السودان إلى العمل مع جميع الجهات المعنية الشرعية في دارفور لتعزيز ثقة الجمهور بالنظام القانوني.

ثانياً، نؤكد على ضرورة تعزيز النظام القانوني في السودان. وتؤكد إندونيسيا مرة أخرى أهمية القيادة الفعالة للسودان في عمليته الانتقالية، بما في ذلك ما يتعلق بالسعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

ونشيد بجهود السودان لتحسين فعالية نظامه القانوني، بما في ذلك إنشاء محكمة خاصة لجرائم دارفور – وهو دليل على النهج البناء الذي يتبعه السودان لتحسين نظامه القانوني – ونتطلع إلى المزيد من التعاون، وخاصة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، في هذا الصدد.

ثالثاً، من المهم تعزيز اتفاق جوبا للسلام. ويجب أن تسير الجهود المبذولة لتحقيق العدالة يداً بيد مع الجهود الأوسع نطاقاً لتحقيق السلام في دارفور. وفي حين لا يمكن أن يكون السلام كاملاً ومستداماً بلا عدالة، فإن العدالة لا يمكن أن تزدهر في غياب السلام. ويتطلب ذلك أن تبذل الأطراف جهودا تبعث على الثقة لتحقيق المصالحة وإدامتها والتمسك باتفاق السلام.

ويجب ألا تعوق الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، ولا سيما فيما يتعلق بجلب جميع الأطراف غير الموقعة إلى اتفاق السلام. ونتوقع أن يعمل الجميع معاً – على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي – لتعزيز تنفيذ اتفاق السلام التاريخي.

وفي الختام، فإن إندونيسيا على ثقة بإمكانية إحراز المزيد من التقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار في السودان بالعمل معاً على تعزيز النظام القانوني الوطني فيه. ولذلك أؤكد مجدداً دعم إندونيسيا الطويل الأمد للسلام والاستقرار الدائمين في السودان.

## المرفق التاسع

### بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوغي

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أرحب بعقد جلسة الإحاطة هذه المكرسة للنظر في التقرير نصف السنوي الثاني والثلاثين عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في دارفور، وأهنئ المدعية العامة السيدة فاتو بنسودة على إحاطتها المقدمة إلى المجلس.

منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمها مكتب المدعي العام إلى المجلس في 10 حزيران/يونيه (انظر S/2020/538)، بذل السودان جهوداً وأحرز تقدماً مشجعاً في سعيه إلى تحقيق العدالة لضحايا الفظائع المرتكبة في دارفور.

ولذلك نرحب باعتماد المجلس السيادي السوداني في تموز/يوليه عدة تعديلات تشريعية، بما في ذلك إلغاء أحكام القانون الجنائي التي حالت دون التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

إن توقيع اتفاق جوبا للسلام في السودان في تشرين الأول/أكتوبر من جانب ممثلي حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية والحركات الأخرى في البلد، الذي اتفقت فيه الأطراف على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالأفراد الخاضعين لمذكرات التوقيف، هو تطور هام نرحب به.

ولذلك يشير وفد بلدي إلى اعتماد الأطراف عدة تدابير تتعلق بمثول المشتبه فيهم المطلوبين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وتيسير التحقيقات التي لا يعتزمون التدخل فيها، وضمان أمن الضحايا والشهود. ونلاحظ أيضا أن قرار إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة في دارفور، فضلا عن محكمة خاصة للجرائم المرتكبة هناك، لا يمكن إلا أن يكون مكملا لأهداف المحكمة الجنائية الدولية.

ويشجع وفد بلدي مواصلة الحوار بين السلطات السودانية والمحكمة الجنائية الدولية في إطار مبدأ التكامل مع المؤسسات القضائية الوطنية.

ومن المهم حقا أن تواصل المحكمة أنشطتها باستقلالية ونزاهة تامتين لضمان أن يتمكن الأشخاص الذين تجري محاكمتهم والمتهمون من ممارسة حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة.

ونأسف لانتهاكات حقوق الطفل، ولا سيما تلك التي تنطوي على القتل والتشويه والعنف الجنسي، ولا سيما ضد الفتيات، على النحو المشار إليه في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإنشاء كيان متابعة (S/2020/1115)، المؤرخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر.

في الختام، يشجع وفد بلدي إقامة حوار منتظم وبناء بين حكومة السودان والمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بصياغة مذكرة تفاهم بشأن تيسير عمليات مكتب المدعي العام في السودان، ويكرر تهانيه للمدعية العامة بنسودة وفريق مكتبها على جهودهم وتفانيهم في مكافحة الإفلات من العقاب.

## المرفق العاشر

### بيان كبيرة مستشاري الاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ماريا زابولوتسكايا

[الأصل: بالروسية]

يتيح اتفاق جوبا للسلام في السودان فرصة فريدة لضمان الاستقرار على المدى الطويل والانتقال إلى التنمية التدريجية في السودان. والسلطات مستعدة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك النزاع في دارفور، وقد أُحرز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام.

ويتعين على الخرطوم حل المهام الصعبة المتمثلة في إنعاش اقتصاد البلد وتنفيذ مبادرات بناء السلام بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وقد نجحت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في تحقيق أهدافها. ونعتقد أن من الضروري المضي قدما في إغلاق عملية حفظ السلام، وفقا للأطر الزمنية المنصوص عليها في القرار 2525 (2020).

لم تشهد الحالة في دارفور أي تغيرات سلبية ذات شأن. ولم تغير الاشتباكات القبلية في بعض الولايات بسبب الظروف المتصلة بالترحال الرعوي الحالة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رد فعل السلطات السريع والمنسق جيدا على تلك التطورات، فضلا عن الاستراتيجية الوطنية النشطة لحماية المدنيين، التي يقدم ممثلو السودان معلومات مستكملة بشأنها إلى المجلس بانتظام، يثبتان مرة أخرى استعداد الخرطوم للتغلب على الأسباب الجذرية للنزاع بشكل شامل. ولا يسعنا إلا أن نرحب بهذا الموقف.

وإزاء هذه الخلفية الإيجابية، نلاحظ أنه مر 15 عاما منذ أن عهد مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية بمهمة محاسبة جميع الذين ارتكبوا جرائم في دارفور. بيد أن هذه السنوات الخمس عشرة لم تشهد أي تقدم. بل على العكس من ذلك، كشف العمل بشأن ملف دارفور عن عدم كفاءة المحكمة وتحيزها السياسي، حيث حاولت تشويه القواعد الفعالة للقانون الدولي العرفي فيما يتعلق بحصانة رؤساء الدول من أجل تحقيق أهداف قصيرة الأجل. وفي غضون ذلك، وفي غياب «عدالة لاهاي» الشهيرة، قرر الشعب السوداني أن يتولى زمام الأمور ولا يمكننا إلا أن ندعمه في القيام بذلك.

## المرفق الحادي عشر

### بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

أود أن أعرب عن تقديرنا للسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، وفريقها على عملهم الرائع. ونشكرها أيضا على تقديمها اليوم للتقرير الثاني والثلاثين إلى مجلس الأمن، عملا بالقرار 1593 (2005).

منذ التقرير الأخير للمدعية العامة في حزيران/يونيه (انظر S/2020/538)، شهدنا تقدما كبيرا من جانب الحكومة الانتقالية السودانية في جهودها الرامية إلى استعادة الديمقراطية والسلام والاستقرار في البلد. ويشمل ذلك التقدم، في جملة أمور، إبرام اتفاق جوبا للسلام في السودان في 3 تشرين الأول/أكتوبر والتزام السودان ببدء عهد جديد مع البعثة السياسية الخاصة للأمم المتحدة – بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بتلك التطورات الإيجابية التي تتكشف في هذا البلد الشقيق. ويمكن أن يكون اتفاق جوبا للسلام، الذي يتضمن أحكاما لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية والمصالحة، فضلا عن مجال لزيادة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، أداة رائدة لتحويل حياة جميع أبناء الشعب السوداني. وفي هذا الصدد، من الضروري تنفيذ الاتفاق بشكل شامل وفي الموعد المحدد.

وعلى الرغم من تلك التطورات الملحوظة، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية التي يواجهها السودان والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا. ونشجع الحكومة الانتقالية وجميع الشركاء الدوليين على التصدي بشكل حاسم لتلك المسائل الشائكة. كما أن العنف القبلي، إلى جانب الانتهاكات الجسيمة ضد الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك النساء والأطفال، أمران مقلقان للغاية. وندين تلك الفظائع وندعو السلطات السودانية إلى تجديد جهودها لضمان محاسبة جميع مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة. كما ندعو المجتمع الدولي، وخاصة المانحين الدوليين، إلى تجديد دعمهم للسودان وزيادة مساهمتهم في خطة الاستجابة الإنسانية.

وبوصفنا مناصرين لنظام قانوني دولي قوي، يجب علينا جميعا– الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي على السواء – أن نمتثل امتثالا صارما لالتزاماتنا الدولية. وفي هذا السياق، تشجع سانت فنسنت وجزر غرينادين زيادة التعاون بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما في ضمان تنفيذ مكتب المدعي العام لولايته من دون عوائق. ونلاحظ بامتنان قرار الحكومة الانتقالية في تموز/يوليه بتعديل التشريعات لإلغاء القوانين الجنائية التي حالت دون التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن التزامها بإبرام مذكرة تفاهم مع المحكمة. كما أن زيارة مكتب المدعي العام للخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر جديرة بالثناء. وتشجعنا تلك التطورات ونؤكد أن تعزيز العلاقة بين السودان والمحكمة يبشر بالخير بالنسبة لاحترام العدالة الجنائية الدولية.

ونؤكد أن التعاون ومبدأ التكامل شرطان لا غنى عنهما للمحكمة الجنائية الدولية. ومن ثم، فإننا نؤكد على أنه لا يمكن الاحتجاج باختصاص المحكمة الجنائية الدولية إلا في حالة تقاعس الدولة عن مقاضاة الجناة المزعومين. وتحقيقا لهذه الغاية، نتطلع إلى تعزيز التعاون وتطبيق التكامل، وفقا لنظام روما الأساسي، لضمان تسوية مسألة أوامر القبض الأربعة المعلقة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في السودان.

وتقف سانت فنسنت وجزر غرينادين بحزم في إدانتها للظلم الجسيم بحق المحكمة الجنائية الدولية ومسـؤوليها من خلال تدابير انفرادية قسـرية تُتخذ شـكل جزاءات. ونرى أن تلك التدابير الانفرادية لا يمكن تبريرها وأنها تنتهك بشكل صارخ نظامنا الدولي القائم على القواعد وتستهدف تقويض عمل المحكمة الجنائية الدولية، وأنه يجب سحبها.

في الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه حيال المحكمة الجنائية الدولية ويكرر دعوته للدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي إلى الانضمام لعضوية المحكمة.

## المرفق الثاني عشر

### بيان نائب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، غوليسا مابونغو

اسمحوا لي في البداية أن أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الشاملة عن الحالة في السودان.

تواصل جنوب أفريقيا دعمها للتنفيذ الكامل للقرار 1593 (2005)، الذي أحيلت بموجبه الحالة في دارفور إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

لقد شجعنا التقدم الذي أحرزته الجهود الجارية لضمان تحقيق العدالة لضحايا نزاع دارفور، ولا سيما التطورات في قضية المحكمة الجنائية الدولية ضد السيد عبد الرحمن، بما في ذلك افتتاح جلسة إقرار التهم التي ستعقد في شهر شباط/ فبراير 2021. إن استجواب لجنة التحقيق الدولية لدارفور للسيد البشير والسيد هارون والسيد حسين بشأن الجرائم المرتكبة في دارفور هو أمر واعد أيضا.

كما أن التزام السودان بالتعاون الكامل وغير المحدود مع المحكمة الجنائية الدولية والتأكيد على الالتزام بالقرار 1593 (2005)، على النحو المنصوص عليه في اتفاق جوبا للسلام في السودان، جديران بالثناء. وقد بدأ بالفعل تنفيذ هذه الالتزامات خلال الزيارة الأولى التي قامت بها المدعية العامة إلى السودان في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر. وزيادة التعاون بين السودان والمحكمة أمر مُرحب به.

وتؤيد جنوب أفريقيا بقوة مبدأ التكامل وتشجع جميع الدول على تطوير نُظمها القانونية لضمان المساءلة عن أخطر الجرائم. ولذلك، ترحب جنوب أفريقيا بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بدارفور ومحكمة خاصة لجرائم دارفور. ويتجلى أحد العناصر الأساسية للعدالة في أن يتم تنفيذها ورؤيتها تتحقق. ولن يكفل إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة فحسب، بل سيضمن أيضًا العدالة للضحايا في السودان.

وبينما تشجعت جنوب أفريقيا بالتقدم الكبير الذي أحرزه السودان، فلا نزال نشعر بالقلق إزاء التقارير المستمرة عن استمرار الوفيات والعنف، وكذلك التقارير الصادرة عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عن انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأطفال.

ونحث جميع أصحاب المصلحة في السودان على الانخراط في حوار بناء من أجل استعادة السلام والاستقرار في البلاد. وفي ذلك الصدد، يظل دعم جميع أصحاب المصلحة داخل المجتمع الدولي حيويا للاستقرار الوطني والإقليمي.

## المرفق الثالث عشر

### بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

أشكر السيّدة فاتو بنسودة المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها القيّمة، وعلى تقرير مكتبها الثاني والثلاثين عملا بقرار مجلس الأمن 1593 (2005). كما أحيّي جهودها الحثيثة طيلة فترة ولايتها من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الأكثر خطورة.

وترحّب تونس بالتطوّرات الأخيرة المسجّلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال إحلال السلم والعدالة وبناء المصالحة الوطنية في السودان الشقيق. ونشيد في هذا السياق باتفاق جوبا للسلام الموقّع بين الأطراف السودانية في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، والذي يشكّل خارطة طريق شاملة لما بعد النزاع، لا سيّما في مجال مكافحة الإفلات من العقاب ومعالجة انتهاكات الماضي ومنع تكرارها مستقبلا، وترسيخ الانتقال السّلس والسلمي في كنف الوئام السياسي والمجتمعي.

ونشعر بالتفاؤل بخصوص الجهود الهادفة إلى تحقيق العدالة للضحايا في دارفور، والمصالحة الشاملة بين السودانيين، في ضوء الترتيبات المنصوص عليها في اتفاق جوبا، وبالاستناد إلى مختلف آليات العدالة المحلّية والوطنية والدولية بما في ذلك مسار العدالة الانتقالية، وبدعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

ونعرب عن ترحيبنا بالخطوات المتخذة من أجل التأسيس لعلاقة جديدة من التعاون والتكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والسّلطات السودانية تقوم على الانخراط البنّاء والاحترام المتبادل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للمساءلة عن الجرائم الفظيعة في دارفور ومنع ارتكابها مستقبلا وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1593 (2005).

ونتطلّع إلى أن تراعي هذه العلاقة متطلّبات وسياقات المرحلة الانتقالية من خلال تمكين السّلطات السودانية من الوقت والموارد اللازمة للتعاطي الفعّال مع الجرائم الفظيعة المدّعى بارتكابها، وذلك حتى يكون مبدأ التعاون والتكامل لنظام روما الأساسي حقيقة عملية وموضوعية.

وتعرب تونس عن ارتياحها للالتزام المعلن من السّلطات السامية السودانية بتحقيق المساءلة وسيادة القانون والذي تجسّم أيضا من خلال زيارة المدّعية العامة إلى السودان من 17 إلى 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، الأولى من نوعها، ولقاءاتها مع كبار مسؤولي السودان.

ونتطلّع إلى أن تفضي هذه المباحثات إلى متابعات مثمرة تسهم في نفاذ محققي المحكمة إلى كامل الأراضي السودانية في الوقت المناسب مع مراعاة متطلّبات أمنهم وسلامتهم، بما يدعم التحقيقات والملاحقات القضائية الجارية عملا بالقرار 1593 (2005) ويكفل تحقيق المساءلة القائمة على الأدلّة والقريبة من الضحايا والشهود، والمجتمعات المحلّية المتضررة. ونرحّب بمشروع مذكرة التفاهم المزمعة بين الطرفين لهذا الغرض.

وتؤكد تونس أن أفضل سبيل للنّهوض بالمساءلة في دارفور يكمن في الحوار وتمكين الإجراءات الوطنية، وذلك انطلاقا من أولوية الولاية القضائية المحلية وضرورة العدالة الدولية.

ونتطلّع إلى المزيد من الارتقاء بالحوار بين مكتب المدّعية العامة للمحكمة والسلطات السودانية لاستطلاع الإمكانيّات والخيارات المتاحة وفقا لنظام روما الأساسي، لتقاسم الأعباء وتناغم الجهود وبناء قدرات الأجهزة القضائية السودانية.

ونرحّب في هذا الإطار باتفاق الأطراف السودانية على تأسيس «المحكمة الخاصة لجرائم دارفور» للنظر في الجرائم الفظيعة التي وقعت في دارفور، والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني منذ عام 2002. كما نرحّب بالدور الموكول للاتحاد الأفريقي في دعم حسن سير إجراءات المحكمة الخاصة.

ونؤكد أن التفاؤل المشروع بمستقبل الفترة الانتقالية في السودان لا يحجب حجم التحديات الماثلة والتي تستدعي تضافر جهود المجتمع الدولي كافة، لمرافقة السلطات السودانية في هذه الفترة الحسّاسة لا سيّما في مجال بناء القدرات وملكيّة السودان الفعلية للفترة الانتقالية بشكل يجعل السلم والعدالة معزّزين لبعضهما البعض، ويرسّخ دعائم البناء الديمقراطي.

## المرفق الرابع عشر

### بيان الوزير المستشار والمستشار القانوني للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، تشاناكا ويكريماسينغي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمدعية العامة على تقريرها الثاني والثلاثين عن الحالة في دارفور، المقدم عملا بالقرار 1593 (2005). إن العمل المستمر للمدعية العامة وفريقها جزء مهم من الجهود المبذولة لضمان المساءلة عن أخطر الجرائم المرتكبة في دارفور. وللمحكمة الجنائية الدولية دور مهم في الجهود العالمية لإنهاء الإفلات من العقاب على تلك الجرائم التي تثير قلقا دوليا، وتدعم المملكة المتحدة بالكامل جهودها لمساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا في دارفور.

ومنذ أن تم إطلاع المجلس لآخر مرة على الحالة في دارفور، عملا بالقرار 1593 (2005)، واصلنا رؤية حكومة السودان تحرز تقدما محمودا في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية لضمان إقامة العدل والمساءلة في جميع أنحاء البلد. وتشمل تلك الإصلاحات إلغاء أحكام القانون الجنائي التي حالت دون التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك الإصلاحات القانونية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل.

وأود هنا أن أوجه الانتباه بشكل خاص إلى الزيارة الأولى للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة إلى الخرطوم - وهي لحظة تاريخية بالنسبة للسودان الجديد. إن التعاون بين المحكمة والسلطات السودانية دليل واضح على الأهمية التي توليها الحكومة الانتقالية لتحقيق العدالة لضحايا الجرائم الفظيعة في دارفور، وهو ما يدل عليه أيضا اتفاق جوبا للسلام المبرم مؤخرا، والذي يتعهد الموقعون عليه بالتعاون الكامل وغير المحدود مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالأشخاص الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف.

وإذ أن من الصواب أن نقر بالتقدم الذي أحرز ونشيد به، فإن المملكة المتحدة تسلم بأن هذه خطوة من بين خطوات عديدة في عملية كفالة تحقيق العدالة والمساءلة، وأنه ما زالت هناك مسائل تثير القلق. فكما توضح المدعية العامة في تقريرها، تدهورت الحالة الأمنية في دارفور خلال هذه الفترة، حيث أدت الزيادات الحادة في العنف إلى وقوع وفيات وإصابات والمزيد من عمليات التشريد للمدنيين. واستمرار الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان وحوادث العنف الجنسي، ولا سيما ضد الأطفال، أمر يبعث على القلق ولا يمكن قبوله.

وأكرر البيان الذي أدلت به الممثلة الدائمة لبلدي أمام المجلس يوم الثلاثاء (انظر S/2020/1183)، وأدعو حكومة السودان إلى الاستفادة من التقدم الذي أحرز بالفعل وتكثيف جهودها لتحسين النظم القضائية ومؤسسات سيادة القانون في إطار تنفيذ خطة السودان الوطنية لحماية المدنيين بعد خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) (أنظر S/2020/429، المرفق).

وأخيرا، أشكر المدعية العامة وفريقها على تفانيهما المستمر وعملهما فيما يتعلق بالحالة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وترحب المملكة المتحدة بعمل مكتب المدعية العامة منذ تسليم علي كوشيب لمواصلة أنشطته في مجال التحقيق لتقوية وتعزيز تلك القضية. ونحث حكومة السودان على مواصلة عملها

مع المحكمة الجنائية الدولية وتيســـير طلب المكتب بســـرعة تقديم الدعم لهذه الجهود، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى دارفور.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم المملكة المتحدة لتعهدات حكومة الســـودان الجديرة بالثناء بكفالة العدالة والمسـاءلة عن الجرائم التاريخية المرتكبة لا في دارفور فحسـب، بل في جميع أنحاء السـودان كذلك. ونحث السودان على الاستفادة من ذلك التقدم إذ يواصل تنفيذ أهداف المرحلة الانتقالية. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة في إطار التزامنا الأوسع بدعم شعب السودان.

## المرفق الخامس عشر

## بيان نائب المستشار القانوني للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، جوليان سيمكوك

أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها.

يثلج صدورنا أن نرى استمرار التطورات الإيجابية في السودان على مدى العام الماضي، على الرغم من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي طالت الجميع. وقد تشجعنا بالخطوات الملموسة التي اتخذتها الأطراف في السودان لبناء مستقبل أكثر استقرارا وأمنا واحتراما لحقوق الإنسان. ويسرنا جدا أن الحكومة الانتقالية بقيادة المدنيين في السودان والجبهة الثورية السودانية وغيرها من الجماعات وقعت على اتفاق سلام تاريخي يهدف إلى إنهاء ما يقرب من عقدين من النزاع. ف هذه الخطوة الهامة إلى الأمام، إلى جانب تنفيذ الحكومة الانتقالية لتدابير العدالة والمساءلة، بما في ذلك تشكيل محكمة خاصة في دارفور لمحاكمة مرتكبي الجرائم الفظيعة، يمكن أن تساعد على التصدي لعقود من العنف المرتكب ضد الضحايا الدارفوريين مع الإفلات من العقاب. كما أنها ستزيد من احتمالات تحقيق سلام عادل ودائم في جميع أنحاء السودان.

وصوت الاحتفالات في الشوارع إذ استقبلت الحكومة عودة الثوار إلى الخرطوم دليل على أن الشعب السوداني سئم من الحرب والنزاع ومستعد للمضي قدما. وستكون المساءلة الحقيقية خطوة إيجابية للسودان وقطيعة جلية مع الماضي ودليلا واضحا على التزامه بالحرية والعدالة.

وستواصل الولايات المتحدة بذل جهودها لتعميق العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السودانية الجديدة ودعم مفاوضات السلام الجارية مع جماعات المعارضة المسلحة. وسنواصل تشجيعها على اتباع نهج يركز على الضحايا خلال المفاوضات وضمان سماع أصوات النساء والشباب والجماعات الأخرى التي تحملت وطأة عنف نظام البشير. ويجب أن نضمن عدم نسيان جرائم عهد البشير أو تجاهلها. وبصفة خاصة، نحيي النساء السودانيات اللواتي كن في الخطوط الأمامية لتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد، مع تعرض سلامتهم الشخصية لمخاطر كبيرة في كثير من الأحيان.

وتؤيد الولايات المتحدة جهود السودان الرامية إلى دعم القيم الديمقراطية وتعزيز نظام العدالة المستقل ومواصلة الإصلاح القانوني لضمان المساواة للجميع، بغض النظر عن نوع الجنس أو الدين أو العرق. وسنواصل تشجيع الحوارات الوطنية المفتوحة والشاملة بشأن الكيفية التي يمكن بها لآليات العدالة الانتقالية أن تيسر الحقيقة والعدالة والمصالحة والتعافي خلال عملية الانتقال السياسي الهشة والمستمرة في السودان.

إن هناك قلة في السودان تستحق أن تواجه العدالة أكثر من عمر البشير. وعلى الرغم من أننا نشعر بالتشجيع إزاء إدانته مؤخرا بالفساد المالي، فإننا نعتقد أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لتحقيق العدالة والمساءلة وتحديدا فيما يتعلق بمسؤوليته المزعومة عن أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة في دارفور وغيرها من الفظائع المرتكبة في جميع أنحاء البلد.

وكما قلنا قبل أكثر من عقد، لن يكون هناك سلام دائم في السودان حتى تتم مساءلة حقيقية عن جميع الجرائم المرتكبة خلال سنوات النزاع الطويلة. إن النزاع في دارفور، الذي أودى بحياة ما يقدر بـ 000 300 شخص وأدى إلى تشريد ملايين آخرين وانطوى على انتشار واسع للعنف الجنسي ونهب المنازل

وحرقها، يسـتدعي تحقيق العدالة. ولا يزال هناك حوالي مليوني نازح في دارفور. فيجب محاسـبة المسـؤولين عن الجرائم المرتكبة في النزاعات في دارفور والمنطقتين على سـوء سـلوكهم. ويجب علينا كذلك أن نكفل أن لا تكون لمن يعارضون جهود السودان لمعالجة ماضيه الأليم أية سلطة لاختطاف مستقبل السودان.

لقد كانت الولايات المتحدة على مر التاريخ، وستظل، داعما قويا للمساءلة الهادفة والعدالة لضـحايا الفظائع من خلال الآليات المناسـبة. يجب أن يواجه مرتكبو الجرائم الفظيعة العدالة، ولكن يجب علينا أيضـا أن نحرص على الاعتراف بالأداة الصحيحة لكل حالة.

ولا بد لي من أن أكرر اعتراضـــنا المبدئي والطويل الأمد على أي تأكيد لولاية المحكمة الجنائية الدولية على رعايا الدول التي ليسـت أطرافا في نظام روما الأسـاسـي، في غياب إحالة من مجلس الأمن أو موافقة تلك الدول. وشواغلنا فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية والحالة في أفغانستان معروفة جيدا.

ولا يقلل موقفنا من المحكمة الجنائية الدولية بأي حال من التزام الولايات المتحدة بدعم المســـاءلة عن الجرائم الفظيعة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

## المرفق السادس عشر

### بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أشكر السيدة فاتو بنسودة على إحاطتها. وأرحب في هذه الجلسة بسعادة السفير عمر محمد أحمد صديق، الممثل الدائم لجمهورية السودان.

ما زالت فييت نام على موقفها المعلن سابقا بشأن السودان، بما في ذلك ما أعرب عنه في جلسة المجلس يوم الثلاثاء 8 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/2020/1183). إننا نرحب بالتطورات التاريخية الأخيرة في البلد، ولا سيما توقيع اتفاق جوبا للسلام في السودان في 3 تشرين الأول/أكتوبر. ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأطراف السودانية تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا من أجل تحقيق السلام والتنمية الدائمين في البلد. ونتطلع كذلك إلى التشغيل الكامل وفي الوقت المناسب لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لدعم عملية الانتقال التي يمر بها البلد في هذه الفترة الحرجة.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بتزايد عدد الضحايا المدنيين، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال، خلال الأشهر القليلة الماضية بسبب العنف بين القبائل. وندعو الحكومة إلى اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة تلك المسألة، بما في ذلك الأعمال المتصلة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وتكرر فييت نام موقفها الثابت بأن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني ومنع وقمع الأعمال الإجرامية الخطيرة، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان. وبينما نولي أهمية لتحقيق المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والأعمال الإجرامية الخطيرة، فإننا نؤكد أنه ينبغي تنفيذها وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام استقلال الدولة وسيادتها.

وفي هذا الصدد، نحيط علما بالتقرير الثاني والثلاثين المقدم من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، عملا بالقرار 1593 (2005).

---